Distr.: General
24 April 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
الدورة الثانية
جنيف، ٣-٤ تموز/يوليه ٢٠١٧
البند ٣(د) من جدول الأعمال المؤقت

إطار استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

تُسند الجمعية العامة، في قرارها ١٨٦/٧٠، إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي ولاية إجراء استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. ويتمثل الغرض من استعراضات النظراء الطوعية في هذا المجال في إتاحة تقييم خارجي ومستقل لمدى فعالية قوانين وسياسات حماية المستهلك في بلد معين؛ وفي تبيُّن التحديات التي يتعين التصدي لها والمجالات التي ينبغي تحسينها في الإطارين القانوني والمؤسسي، مما يسهم في تحسين النوعية والكفاءة ونُظم حماية المستهلك؛ وفي معرفة مدى وعي أصحاب المصلحة المعنيين بحماية المستهلك وإسهاماتهم في هذا المجال؛ وفي وضع تدابير مناسبة والتوصية بها، تراعَى في تصميمها الخصائص الاقتصادية والإنمائية لكل بلد، بغرض التصدي لهذه التحديات؛ وعند الاقتضاء، في مساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات عن طريق إنشاء مشروع لبناء القدرات بالتشاور مع البلد المعني. ونظراً لأن استعراضات النظراء الطوعية في مجال حماية المستهلك ممارسة عالمية جديدة، فإن هذه المذكرة توضّح الأساس المنطقي الذي تقوم عليه تلك الاستعراضات، وتقترح منهجيةً وتستكشف طرائق مختلفة كي يبحثها فريق الخبراء الحكومي الدولي.

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨٦/٧٠ بشأن حماية المستهلك، الذي تضمّن المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقّحة والمقرَّر القاضي بإنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، في إطار لجنة قائمة تتْبع مجلسَ التجارة والتنمية في الأونكتاد، وذلك بقصد توفير الآلية المؤسسية الدولية اللازمة للمبادئ التوجيهية[(١)].

٢- وينص المبدأ التوجيهي ٩٧(ج) على "إجراء" فريق الخبراء الحكومي الدولي "استعراضات أقران (أو نظراء) طوعية للسياسات الوطنية المتعلقة بحماية المستهلك التي تطبّقها أجهزة حماية المستهلك في الدول الأعضاء".

٣- وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي دورته الأولى يومي ١٧ و١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. واعتمد الفريقُ أسلوب عمله وبرنامج عمله للفترة الممتدة إلى غاية عام ٢٠٢٠، موعدِ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية. وكرس فريق الخبراء الحكومي الدولي إحدى المناقشات للمنهجية المتّبعة في استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. وتناولت المناقشة المسائل الثلاث التالية: أهم السمات الموضوعية فيما يتعلق بالنَّهج، وأسلوب العمل، والنتائج، ومشاركة أصحاب المصلحة في إجراء استعراضات النظراء؛ وأوجه التشابه بينها وبين العملية المكرَّسة في إجراء استعراضات النظراء الطوعية بشأن قانون المنافسة وسياستها؛ وما إذا كان ينبغي إدخال أي تعديلات على المنهجية المتبعة في إجراء استعراضاتِ نظراء بشأن حماية المستهلك. وسلّط الخبراء الضوء على ضرورة القيام بعمل ميداني مكثف بغرض جمع بيانات كافية قبل الشروع في أي عملية استعراض؛ وعلى ضرورة مراعاة نطاق سياسات حماية المستهلك، الذي يكون في العادة أوسع من نطاق سياسات المنافسة؛ وعلى المصلحة التي تتحقق من الاحتفاظ ببعض المرونة في وضع المنهجية عندما تكون الدول الأعضاء بصدد الشروع في عملية استعراض النظراء. وقد جاء في استنتاجات فريق الخبراء الحكومي الدولي المتفق عليها أمور منها ما يلي[(٢)]:

> ٣- *يشجع* الدول الأعضاء المهتمة بالأمر على أن تتطوع لتكون موضوع استعراض نظراء بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك في حدود الموارد المتاحة.
>
> ٤- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تدمج الاقتراحات التي قدمها المشاركون أثناء الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي في استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك، عند قيامها بوضع إطار لهذا الغرض.

(١) A/RES/70/186.

(٢) TD/B/C.I/CPLP/4.

٥- *يدعو* جميع الدول الأعضاء وسلطات حماية المستهلك بها إلى مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي بتقديم خبراء أو موارد أخرى من أجل الأنشطة المقبلة وأنشطة المتابعة المتعلقة بعمليات استعراض النظراء الطوعية وبتنفيذ توصيات هذه العمليات.

٤- وتقترح هذه المذكرة إطاراً لاستعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. فيعرض الفصل الأول الأساس المنطقي لإجراء استعراضات النظراء هذه. ويقترح الفصل الثاني منهجية لاستعراضات النظراء مستوحاة من تجارب الأونكتاد في تيسير استعراضات النظراء الطوعية بشأن قانون المنافسة وسياستها. ويعرض الفصل الثالث طرائق تنفيذ استعراضات النظراء. ويقترح الفصل الرابع بعض المسائل كي يُناقَش في الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي. ويتضمن المرفق مقترحاً بإطار النتائج وخطة العمل لأغراض استعراضات النظراء.

أولاً- الأساس المنطقي

٥- استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك ممارسة عالمية جديدة. ورغم أن الأونكتاد وغيره من المؤسسات الدولية قد اتّبع ممارسة مماثلة في مجال المنافسة منذ بضع سنوات، لا توجد عملية مماثلة في مجال حماية المستهلك. ويعرض هذا الفصل الغرض من إجراء استعراضات النظراء بشأن السياسات وإنفاذ القانون والأساس المنطقي المستند إليه في ذلك، إلى جانب أبرز خاصيتين تضمنان نجاح القصد، وهما تبنّي استعراضات النظراء وما تخلّفه هذه الاستعراضات من أثر.

٦- ويتمثل الغرض من إجراء استعراض نظراء طوعي في هذا المجال فيما يلي: إتاحة تقييم خارجي ومستقل لمدى فعالية السياسات وإنفاذ القانون في بلد معين؛ وفي تبيُّن التحديات التي يتعين التصدي لها والمجالات التي ينبغي تحسينها في الإطارين القانوني والمؤسسي، مما يسهم في تحسين نوعية قوانين حماية المستهلك وإنفاذِها وفي زيادة كفاءتها وفعاليتها؛ كما يتمثل في تقييم مدى وعي الجهات المعنية بحماية المستهلك - منظمات المستهلكين، ومنظمات غير حكومية أخرى، ودوائر الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام، وتقييم مدى إقبالها عليها ومساهمتها فيها؛ وفي وضع تدابير مناسبة والتوصية بها، تراعَى في تصميمها الخصائص الاقتصادية والإنمائية لكل بلد، بغرض التصدي لهذه التحديات؛ وعند الاقتضاء، في مساعدة البلدان في تنفيذ التوصيات عن طريق إنشاء مشروع لبناء القدرات بالتشاور مع البلد المعني.

٧- ولأن الأونكتاد ما فتئ يقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حماية المستهلك على مدى سنوات، فقد كان من الأنسب تكليف المنظمة الدولية بولاية تيسير استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. ويُؤمل أن يواصل الأونكتاد تطوير خبراته وتوسيع نطاقها عن طريق هذه العملية.

٨- وتتيح استعراضات النظراء فرصة للبلدان كي تتعلم من تجارب بلدان أخرى وهيئات المنافسة فيها بهدف تحسين نظمها التشريعية وزيادة فعالية وكالاتها. وهذه الاستعراضات أدوات هامة تستفيد منها البلدان في التعرف على الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي وفي التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين في هذا السياق. ويشجع الطابع التفاعلي للمناقشات في إطار استعراضٍ للنظراء

اطّلاع هيئات حماية المستهلك على معارف وخبرات بعضها البعض على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما تشجع التفاهم المتبادل، مما يمهد الطريق أمام التعاون غير الرسمي.

٩- وقد اتفق الخبراء في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي على أهمية إجراء استعراضات النظراء بشأن حماية المستهلك، لأنها ستحفّز عمل هيئات حماية المستهلك و"التعلم من أفضل الممارسات لدى الآخرين، وتحقيق توافق آراء في مجال أنشطة الإنفاذ"[٣].

١٠- ومن أهم البواعث على إجراء استعراض نظراءٍ دعمُ الجهود الوطنية لتعزيز حماية المستهلك من قِبل جميع أصحاب المصلحة، أي الوزارة المعنية والسلطة القضائية وهيئة حماية المستهلك، والهيئات العامة الأخرى المسؤولة عن حماية المستهلك في مجالات و/أو قضايا بعينها، والهيئات المنظِّمة للقطاعات، ومنظمات المستهلكين، ومنظمات غير حكومية أخرى، ودوائر الأعمال التجارية، والأوساط الأكاديمية، ووسائط الإعلام والمجتمع ككل. وبخلاف ما يشهده مجال قوانين المنافسة وسياساتها، كثيراً ما يتولى أمرَ حماية المستهلك على الصعيد الوطني عددٌ من الهيئات العامة – بعضها يتمتع بنطاق اختصاص عام أفقي فيما يضطلع غيره بمسؤوليات تخص قطاعات بعينها أو بمسؤوليات مواضيعية – وكذلك هيئات خاصة، مثل منظمات المستهلكين التي قد تقوم بمهام في مجالات مثل معالجة الشكاوى وتقديم المشورة والتثقيف المستهلكين، ورابطات الأعمال التجارية التي قد تقدم خدمات تسوية المنازعات عن طريق مبادرات التنظيم الذاتي. وعليه، لا بد، عند إجراء استعراض نظراءٍ، من إشراك مؤسسات عامة وأخرى خاصة، حيث إن للتفاعل عن قرب مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين أهميةٌ بالغة في إنجاح دراسة شاملة ومفصلة لبيئة حماية المستهلك.

١١- وتختلف توقعات أصحاب المصلحة من إجراء استعراض نظراءٍ في بلدهم. فقد يكون هدف هيئات حماية المستهلك، بصفة عامة، الحصول على مزيد من الاهتمام والدعم وبروز عملها بشكل أكبر بفضل إجراء تقييم مستقل بواسطة استعراض النظراء؛ وتأمين مزيد من الموارد؛ والسعي مع فاعلين حكوميين آخرين إلى اتساق السياسات. وقد ترغب منظمات المستهلكين في أداء دور رسمي أكبر وفي الاعتراف بها في إطار حماية المستهلك. وقد تسعى دوائر الأعمال التجارية إلى زيادة إلمامها بقوانين وسياسات حماية المستهلك وبآثارها، كما قد تسعى إلى الإسهام بشكل كبير في ما قد يُجرى من تنقيحات للسياسات. وقد يرغب المستهلكون في الاستفادة من وضع إطار تشريعي ومؤسسي محدَّث يحقِّق لهم المزيد من الرفاه. وفي الختام، قد ترغب الأوساط الأكاديمية في توفير برامج ومناهج دراسية أكثر استجابةً لاحتياجات الطلاب.

١٢- ويحتاج مختلف أصحاب المصلحة في تحقيق تطلعاتهم إلى الدعم في المجالات الأربعة التالية بالأساس وهي: توطيد الإطار السياساتي والقانوني؛ وتقوية القدرات المؤسسية؛ وتعزيز قدرات الإنفاذ؛ وتوعية المستهلكين والمنشآت التجارية والدعوة إلى حماية المستهلك على صعيد الحكومة، وغير ذلك من أصحاب المصلحة كالأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام. وينبغي لاستعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك أن تتناول هذه المجالات على الدوام.

(٣) TD/B/C.I/CPLP/4.

١٣- ومن أهم الفوائد الملموسة التي تتحقق مباشرةً من استعراضات النظراء الأنشطةُ الدعائية الشديدة الأثر في صفوف أصحاب المصلحة. وقد تعتبر دوائر الأعمال التجارية حماية المستهلك عقبةً إدارية قبل أن تستوعبها ثقافتُها التجارية. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما تُسند المسؤولية عن حماية المستهلك إلى عدة هيئات عامة ومن ثَم يصعب تنسيقُها. وقد لا تشكل حماية المستهلك أولويةً قصوى بالنسبة لبعض الحكومات. وكثيراً ما تنير استعراضات النظراء بصائر الجهات المعنية، فتبرز دورَ هيئة حماية المستهلك وتزيد من اعتراف أطراف رئيسية أخرى بعملها. كما أنها تسهم في إرساء ثقافة حماية المستهلك. فاستعراض النظراء الذي ييسره الأونكتاد يوفر دعماً لا يقدَّر بثمن لهيئات حماية المستهلك التي تجري إصلاحات في هذا المجال لأن أصحاب المصلحة عموماً يكونون أكثر تقبُّلاً للاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها تقييمُ خبراء مستقل يسّرته منظمة دولية مثل الأمم المتحدة.

١٤- ومن أكبر المزايا التي تترتب على إجراء استعراضات نظراءٍ بشأن حماية المستهلك بواسطة فريق الخبراء الحكومي الدولي إتاحةُ الفرصة لتبادل التجارب بين البلدان. وهناك العديد من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتناول حماية المستهلك، ويوفّر الأونكتاد أفضل منبر على الإطلاق للحوار العالمي في هذا المجال. وتتمثّل ولاية "توفير منتدى سنوياً وطرائق لإجراء مشاورات متعددة الأطراف والمناقشة وتبادل وجهات النظر بين الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بالمبادئ التوجيهية، وبخاصة تنفيذها والخبرات المكتسبة منه" في المناقشات التي تدور كجزء من عملية استعراض النظراء، والتي يتم فيها إطْلاع المشاركين على التحديات التي يواجهها البلد موضوع الاستعراض وتدارسُها[٤]. وعلاوة على ذلك، تشكّل الخبرة التي يتمتع بها الأونكتاد في مجالات التجارة وحماية المستهلك والمنافسة والسياسات الإنمائية مزية عظيمة في التغلب على التحديات التي تعترض وضع وتنفيذ قوانين وسياسات فعالة لحماية المستهلك وفي إرساء ثقافة حماية المستهلك.

١٥- ويساند تبادلُ الممارسات الفضلى أثناء استعراضات النظراء تحقيقَ هدفين آخرين من أهداف فريق الخبراء الحكومي الدولي، وهما بناء توافق الآراء والتعاونُ الدولي. وتسهم عملية استعراض النظراء إسهاماً كبيراً في تبيُّن اتجاهات مستجدات السوق التي تتقاسمها في العادة بلدان عدة. وتوضّح المباحثات الناجمة عن الاستعراضات خيارات السياسات والإنفاذ التي ثبت أنها كانت الأكثر فعالية، بواسطة عمليةٍ لقياس الأداء، والتي يمكن أن تصبب في مصلحة الجهود التي يبذلها فريق الخبراء الحكومي الدولي في سبيل بناء توافق الآراء الرسمي.

١٦- وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، يرسل شمولُ عملية استعراض النظراء إشارة إيجابية إلى وكالات أخرى وإلى الشركاء في التنمية إذ يُظهر انفتاح المؤسسة موضوع الاستعراض على التعاون مع هيئات أخرى، فضلاً عن التزامها بتحسين الإطار القانوني والمؤسسي حتى يكون إنفاذ قانون حماية المستهلك فعالاً أكثر.

١٧- وفي هذا السياق، يتيح استعراض النظراء للبلد موضوع الاستعراض فرصة للاستفادة من بناء القدرات والمساعدة التقنية في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، اللذين يوفرهما الأونكتاد. كما يساعد استعراض النظراء الهيئة موضوع الاستعراض على الإقبال على التعاون الدولي مع هيئات أخرى لحماية المستهلكين، ومن ثم على بناء قدراتها وشدّ أزرها فيما تبذله من

(٤) A/RES/70/186.

جهود الإنفاذ. وفي نهاية المطاف، تسهم هذه العملية في تبيُّن الممارسات الفضلى وتبادلها، فتؤدي إلى التقريب بين ممارسات التشريع والإنفاذ في مختلف الولايات القضائية في المنطقة. ويتبنى البلد الذي يكون موضوع الاستعراض عملية الاستعراض بشكل كامل، فيشارك من ثم في تصميم ووضع تدابير تأخذ بعين الاعتبار ظروفه الخاصة واحتياجاته المحددة في مرحلة المتابعة.

ألف- التبني

١٨- تُجرى استعراضات نظراء الأونكتاد على أساس طوعي، خلافاً لاستعراضات السياسات العامة في مجالات أخرى، مثل الاستعراض الدوري الشامل الذي يتم في إطار مجلس حقوق الإنسان (انظر http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx). والمقصود بالطواعية هنا أن البلد موضوع الاستعراض يشارك في تصميم ووضع تدابير تراعي ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة واحتياجاته المحددة، ويظل متبنّياً لعملية الاستعراض من بدايتها إلى نهايتها، لا سيما في اختيار خبراء الاستعراض واتخاذ القرار بشأن نطاق الاستعراض؛ وتعيين استشاري(ين) دولي(ين)؛ والتحقق من التقرير؛ ونشر النتائج والتوصيات؛ ومتابعة تنفيذ التوصيات.

١٩- فأولاً، يقرر البلد متى يطلب إجراء استعراض نظراءٍ، وذلك بعد أن يجري تقييماً ذاتياً بناءً على معايير الاختيار المتمثلة في الخبرة والملاءمة والاستدامة (انظر الفصل الثاني (ألف)) ومتى قُبل الطلب، يعيّن البلد الخبراء الذين يكلَّفون بإنجاز استعراض النظراء. ويميل البلد موضوع الاستعراض إلى اختيار نظراء ذوي خبرات قانونية ومؤسسية مماثلة لما لديه ولكنها أكثر تقدماً، لا سيما الخبرات التي يعتبرها البلد موضوع الاستعراض مصدر إلهام له فيما يتعلق بإدخال تحسينات على السياسات والإنفاذ.

٢٠- ثانياً، يقرر البلد موضوع الاستعراض نطاق عملية الاستعراض، فيسمي القطاعات وتلك الجوانب من القوانين والسياسات الوطنية في مجال حماية المستهلك التي ينبغي أن يتناولها الاستعراض، إن لم يكن جميعها. وأعرب بعض المندوبين في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي عن قلقه من طبيعة استعراضات النظراء بشأن حماية المستهلك التي قد يفوق طاقة البلد إذا ما جرى استعراض جميع القطاعات والمجالات المؤثرة في حماية المستهلك. ولعل الحل الأفضل لمعالجة هذه المسألة يكون بيد البلد موضوع الاستعراض حيث إنه الأقدر على فهم تعقيدات رسم سياساته الوطنية وتنفيذها وهو من يقرر أي الطرائق أكثر فعالية وكفاءة لإجراء الاستعراض (انظر الفصل الثاني (دال)).

٢١- ثالثاً، تقترح أمانة الأونكتاد مجموعة من الخبراء الدوليين البارزين، ويختار البلد موضوعُ الاستعراض خبيراً استشارياً مستقلاً (أو عدة خبراء) يقوم(ـون) ببعثة تقصي الحقائق وكتابة التقرير الذي يُستند إليه في إجراء استعراض النظراء.

٢٢- رابعاً، يشارك البلد موضوع الاستعراض في صياغة تقرير الاستشاري(ين) المستقل(ـين)، جنباً إلى جنب مع أمانة الأونكتاد التي توفّر الدعم التقني والإداري. وهذا يشمل التنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين وتنظيم بعثة تقصي الحقائق، فضلاً عن تقديم تعليقات على مشاريع التقرير، ولا سيما تصحيح الأخطاء في الوقائع أو التفسير.

٢٣- خامساً، بعد تناول استعراض النظراء أثناء دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي، يواصل البلد موضوعُ الاستعراض تبنِّيه إياه فيما يتعلق بنشر نتائجه على الصعيد الوطني، وإتاحة عقدِ مناقشات لنتائجه وتوصياته ولسبل المضي قدُماً في تنفيذ تلك التوصيات. ولأن التوصيات منبثقة عن تقييم خارجي ومستقل، فإن إمكانيات الاستفادة منها في أنشطة الدعائية تتضاعف. ويكون أصحاب المصلحة في مسائل حماية المستهلك أكثر تقبُّلاً واستعداداً لبحث التوصيات لأنها صادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي، ومن ثمَّ تتعزز الجهود الدعائية لحماية المستهلك في البلد الذي كان موضوع الاستعراض.

٢٤- وفي الختام، يشارك البلد موضوعُ الاستعراض في متابعة التوصيات حيث يرسم خارطة الطريق لتنفيذها، بمساعدة أمانة الأونكتاد إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وعند الاقتضاء، يُدعى الشركاء الإنمائيون إلى توحيد الجهود من أجل تنفيذ مشروع للتعاون التقني وبناء القدرات.

٢٥- ولا غنى عن ضمان تبنّي البلد موضوع الاستعراض عمليةَ استعراض النظراء في استدامة الفائدة منها. وفي العديد من البلدان، تحسِّن استعراضات النظراء إدراك أصحاب المصلحة وتقديرَهم لدور سياسات حماية المستهلك في التنمية الاقتصادية. ولأن حماية المستهلك تقتضي، بطبيعتها، إقبالاً نشيطاً عليها من عدة هيئات عامة وكيانات خاصة، فإن من المهم كفالة إقبال جميع أصحاب المصلحة ومشاركتهم والتحاور معهم من بدء العملية إلى نهايتها. فهذه لبِنة هامة في تأمين تحقيق الأثر المنشود من نتائج عملية استعراض النظراء.

باء- الأثر

٢٦- يتمتع الأونكتاد بما يزيد على إحدى عشرة سنة من الخبرة في تيسير استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة وفي التمكين من تقييم أثرها، وهو أمر قد يكون مفيداً في تصميم استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. وبموافقة الدولة المتطوعة لاستعراض النظراء على إطلاع آخرين على ما تقوم به من عمل، فإنها تيسر إجراء تقييمٍ ذاتي صادق ومبادِر يساعد في تبيُّن مكامن القوة ومواطن القصور في محيطٍ يتيح مشاركة خارجية من دون أن ينشئ أجواءً استنطاقية أو عدائية. وتشجع علانية مرحلة المشاورات الشفافيةَ وتزيد ثقة أصحاب المصلحة المشاركين في الاستعراض وتؤشّر على وجود ميل إلى الانفتاح، لا إلى الانغلاق. ويعني التأكيد على تبادل الخبرات في مرحلة التقييم أرجحية استفادة الهيئة موضوع الاستعراض (وغيرها من المشاركين) من الحوار المباشر. فبالنصح والتشجيع يُمكن معالجة مواطن القصور على نحو فعال من حيث التكلفة، بالإضافة إلى المزية المتمثلة في التعلم التعاوني.

٢٧- ولرِفعة مستوى الخبرة في الأونكتاد في مجالات التجارة وحماية المستهلك والمنافسة والسياسات الإنمائية دورٌ إيجابي في إبراز التحديات التي تعترض حماية المستهلك في السياق الأوسع نطاقاً لصنع السياسات. ولهذا الأمر أهمية خاصة عندما تَترك التغييرات التشريعية التي تطرأ على حماية المستهلك أثراً في مجالات السياسات الأخرى، حيث قد تتبيّن لوكالة حماية المستهلك ضرورةُ الدعوة إلى تلك التغييرات أمام الفروع الحكومية الأخرى.

٢٨- ومن النجاحات التي حققتها استعراضات النظراء إقبالُ الأونكتاد على تقديم المساعدة للبلد موضوع الاستعراض في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء، متى دعت الضرورة إلى ذلك. ومتابعةً لعملية استعراض النظراء، يضع الأونكتاد مشروعاً لبناء القدرات. فعلى سبيل

المثال، عقب استعراض النظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة في زمبابوي، نُفّذ مشروع لبناء القدرات بين حزيران/يونيه ٢٠١٤ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦[٥]. وموّل الاتحادُ الأوروبي هذا المشروع الذي أسهم إسهاماً كبيراً في توعية المؤسسات الحكومية والبرلمانيين ودوائر الأعمال التجارية والجامعات والمستهلكين في زمبابوي بقانون المنافسة وبفوائده. كما عزّز المشروعُ قدرات القضاء والمسؤولين والمفوَّضين في مجال المنافسة في ميدان إنفاذ القانون.

٢٩- ومن الآثار الخارجية الإيجابية الناشئة عن عملية استعراض النظراء أثرُها على التعاون الدولي. فالعملية تتيح للبلد موضوع الاستعراض المشاركة في العلاقات الدولية ليس فقط بتوفير خبراء في مجال الاستعراض، وإنما بمشاركة جميع مندوبي البلد في دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي التي تتناول استعراضه. وهذه فرصة فريدة لجميع أصحاب المصلحة المشاركين رسمياً في عملية استعراض النظراء، وهم هيئات حماية المستهلك والبعثات الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والشركاء الإنمائيون، تسنح لهم بالإقبال وبجعل الموارد المتاحة تكفي لتلبية الاحتياجات.

٣٠- ولاستعراضات النظراء أثر كبير في تيسير التعاون الدولي بين الوكالات موضوع الاستعراض والشركاء الإنمائيين. فتزايُد اهتمام الشركاء الإنمائيين بالمشاركة في تمويل عمليات استعراض النظراء أو في دعمها بوسائل أخرى، من بينها تيسير مشاركة خبراء المنافسة في مرحلة المتابعة، جانبٌ آخر من جوانب الأثر الذي حققته حتى الآن استعراضات النظراء.

٣١- وقد نظم الأونكتاد العديد من أنشطة التدريب لفائدة مسؤولين محليين وأنشطةً للتعاون الإقليمي ودون الإقليمي وحلقات عمل لفائدة موظفي الوكالات، كان من جملتها مناقشات مائدة مستديرة تناولت مسائل تتعلق بتوصيات منبثقة عن استعراضٍ للنظراء. ويتعاون الأونكتاد بشكل وثيق في تنظيم حلقات العمل هذه مع الوكالات الوطنية وأصحاب المصلحة الذين يتمتعون بالخبرة الأوثق صلةً بالميدان. وتشكل الجولات الدراسية عنصراً مهماً آخر من عناصر بناء القدرات. فهي تتيح تبادلاً مُثرياً للآراء بين هيئات المنافسة حول الممارسات الفضلى وتتيح لوكالات البلدان النامية فرصةً لتعميق درايتها في مجالي رسم السياسات والإنفاذ.

٣٢- وحسب تقييم خارجي أُجري في عام ٢٠١٥ لاستعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة، كانت الاستعراضات ناجحة من نواحٍ عدة، ومنها على وجه التحديد: تقديم توصيات عملية وعالية الجودة مقرونة بخرائط طريق واضحة كي يتّبعها الأعضاء؛ وزيادة القدرات والأثر الذي يتركه عمل الوكالات وزيادة الوعي لدى أصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الوطني والدولي[٦]. وعلى العموم، أكدت وكالات المنافسة التي شملتها الدراسة

(٥) UNCTAD, 2012, *Voluntary Peer Review of Competition Law and Policy: A Tripartite Report on the United Republic of Tanzania – Zambia – Zimbabwe* (New York and Geneva, United Nations publication).

(٦) UNCTAD, 2015, *External Evaluation of UNCTAD Peer Reviews on Competition Policy* (New York and Geneva, United Nations publication).

في عام ٢٠٠٥، كانت لجنة التجارة المنصفة في جامايكا ولجنة الاحتكارات والأسعار في كينيا أول وكالتين أُجريَت لهما عملية استعراض نظراءٍ. ومنذ ذلك الحين، أُجريَت استعراضات النظراء التالية بشأن قوانين وسياسات المنافسة: تونس (٢٠٠٦)؛ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (٢٠٠٧)؛ وكوستاريكا (٢٠٠٨)؛ وإندونيسيا (٢٠٠٩)؛ وأرمينيا (٢٠١٠)؛ وصربيا (٢٠١١)؛ ومنغوليا (٢٠١٢)؛ والاستعراض الثلاثي الذي شاركت فيه جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي (٢٠١٢)؛ ونيكاراغوا (٢٠١٣)؛ وباكستان (٢٠١٣)؛

أن عمليات استعراض النظراء في حد ذاتها قد ساهمت، ولا تزال، في بناء قدرات الوكالات على تنفيذ ولاياتها وفي الإحاطة بمكامن القوة ومواطن القصور في قوانين وسياسات المنافسة في البلد وفي إنفاذها. ولاحظ معظم البلدان أن أنشطة متابعة عملية استعراض النظراء، من حيث بناء القدرات والمساعدة التقنية، من أعظم مكامن القوة لدى عملية الاستعراض. وفيما يخص نوعية المساعدة، أشارت الهيئات إلى أن أحد الأسباب الرئيسية التي تجعلها تطلب إلى الأونكتاد إجراء استعراض نظراءٍ لقوانينها وسياساتها هو ما تتسم به عمليات الاستعراض عموماً من دقة شديدة وجودة عالية، والتي قالت إنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لها. وقد استُخدمت التقارير في تعديل التشريعات وفي الأنشطة الدعائية ووضع برامج تدريبية جديدة لفائدة الموظفين. وقال جميع المجيبين إن أحد الأسباب الرئيسية وراء إجراء استعراض نظراءٍ طوعي يكمن في رِفعة مستوى المساعدة التقنية المقدَّمة في إطاره.

٣٣- وتذْكي عمليات استعراض النظراء الوعي بضرورة توفير أنشطة بناء القدرات والتدريب لأصحاب المصلحة – من قبيل الهيئات القضائية المتمتعة بصلاحية التحقيق في خروق قانون المنافسة، والوزارات، والممارسين من القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية والجامعات، والصحفيين ووسائط الإعلام. وتحفّز تقارير عمليات استعراض النظراء على الاضطلاع بهذه الأنشطة وتتيح أنشطة التدريب لبعض أصحاب المصلحة السالف ذكرهم.

٣٤- وهكذا، فإن خبرة الأونكتاد في استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة والاعتراف الخارجي بتلك الخبرة يعودان بمنفعة كبرى في إطلاق استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. ويسري هذا القول أيضاً على المنهجية التي ستُتّبع في ذلك.

ثانياً- المنهجية

٣٥- يقتضي المبدأ التوجيهي ٩٧(ج) من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك إجراء استعراضات نظراء طوعية للسياسات الوطنية المتعلقة بحماية المستهلك التي تطبقها هيئات حماية المستهلك في الدول الأعضاء. وتعرض الفروع التالية منهجيةً اقتُرحت لاستعراضات النظراء الطوعية في مجال حماية المستهلك، بالاستناد إلى الدروس المستفادة من تجارب الأونكتاد في استعراضات النظراء الطوعية التي تناولت قوانين وسياسات المنافسة، مع مراعاة خصائص قوانين وسياسات حماية المستهلك، لا سيما فيما يتصل بمعايير الاختيار وخبراء استعراضات النظراء وعملية استعراض النظراء ونطاق استعراضات النظراء وتمويلها.

ألف- معايير الاختيار

٣٦- استعراضات النظراء طوعية. وتُدعى هيئات حماية المستهلك المهتمة بالأمر إلى توجيه طلباتها إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، كلٌّ بواسطة بعثته الدائمة. وتقيَّم الطلبات بالاستناد إلى المعايير التالية:

وأوكرانيا (٢٠١٣)؛ وناميبيا (٢٠١٤)؛ والفلبين (٢٠١٤)؛ وسيشيل (٢٠١٤)؛ وألبانيا (٢٠١٥)، والاستعراض الثنائي الذي شاركت فيه فيجي وبابوا غينيا الجديدة (٢٠١٥)؛ وأوروغواي (٢٠١٦).

(أ) الخبرة: عدد السنوات التي نُفذت على مداها سياسات حماية المستهلك؛

(ب) الملاءمة: إمكانية تحسين السياسات أو تعديلها أو إصلاحها؛

(ج) الاستدامة: امتلاك القدرات المناسبة لتنفيذ توصيات استعراض النظراء ومشروعِ التعاون التقني المنبثق عنه، إن وُجد، ولرصد التنفيذ.

باء- خبراء استعراض النظراء

٣٧- يعين الأونكتاد خبراء الاستعراض ويدعوهم إلى تشكيل فريق من خبراء استعراض النظراء يتألف عادةً من ثلاثة أعضاء، وربما أربعة أو خمسة في بعض الأحيان. ويُعهد إلى الفريق، المؤلف من ممثلين عن سلطات حماية المستهلك في دول أعضاء، بمسؤولية إجراء مشاورات واستعراض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير استعراض النظراء. ومشاركة نظراء - يتساوون في القدرة أو المكانة أو الرتبة أو القيمة - من دول أعضاء متفاوتة النمو فرصةٌ للجمع بين متعاصرين يشتركون في الاهتمام بالمسائل ذات الصلة ولإضافة مساهمة قيّمة إلى عملية الاستعراض. ويقدم الأونكتاد دعماً مكتبياً وتقنياً في تنظيم دورة استعراض النظراء في أثناء انعقاد دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، وفي رسم خرائط طريق للتنفيذ، حسب الاقتضاء.

جيم- العملية

٣٨- ترِد في الإطار ١ مختلف الأنشطة والجداول الزمنية التقريبية لكل مرحلة من مراحل عملية استعراض النظراء. وتُستهل استعراضات النظراء بمشاورات وتتمخض عن مشروع تقرير مفصل، يعدُّه واحد أو أكثر من المستشارين الدوليين المستقلين. وتتاح للبلد موضوع الاستعراض فرصة تقييم التقرير بغية تدارك الأخطاء الوقائعية قبل وضعه في صيغته النهائية.

٣٩- ويجري في المرحلة الثانية تقييم في شكل تبادل آراء رسمي بين فريق خبراء استعراض النظراء والبلد موضوع الاستعراض، بالاستناد إلى الاستنتاجات الواردة في التقرير. ويضطلع خبراء الاستعراض بدور استشاري يركز على مساعدة الهيئة موضوع الاستعراض على التصدي لمواطن القصور وإيجاد حلول للمشاكل. وخلال مناقشة تجري في دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي، تتاح للمسؤولين من الهيئة موضوع الاستعراض فرصة استيضاح الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وإضافة إلى ذلك، يجوز للدول الأعضاء الأخرى طرح أسئلة وإبداء آراء بشأن المسائل المطروحة في التقرير، بالاستناد إلى تجاربها الخاصة. وتحدَّد أثناء المشاورات وتقيَّم مكامن القوة ومواطن القصور في إطار البلد وسياساته، ويساهم تحديد مكامن القوة في استخلاص الممارسات الجيدة وتبادلها بصفة عامة فيما بين الدول الأعضاء. وتُختتم مرحلة التقييم بمناقشة سبل المضي قُدماً وبحث مكامن القوة والمجالات والمسائل القابلة للتحسين.

٤٠- وتعقُب تحديد المجالات والمسائل القابلة للتحسين مرحلةُ ما بعد التقييم. واستناداً إلى ذلك، يعد الأونكتاد، عند اللزوم، مقترح مشروع تعاون تقني وبناء للقدرات كي ينظر فيه البلد وشركاؤه الإنمائيون المحتملون. فيساهم الأونكتاد بذلك في بناء قدرات الوكالات الوطنية على تنفيذ ولاياتها والقيام بوظائفها.

٤١- وترتبط مرحلة مهمة أخرى من عمل الأونكتاد بنشر نتائج استعراض النظراء في البلد الذي كان موضوع الاستعراض. وينشر الأونكتاد تقرير التقييم النهائي في نسخة مطبوعة وأخرى على شبكة الإنترنت. وللزيادة إلى أقصى حد من الإمكانات الدعائية التي تنطوي عليها النتائج والتوصيات، ينظم الأونكتاد والبلد الذي كان موضوع الاستعراض مناسبات إعلامية لفائدة الجهات المعنية الوطنية، لا سيما لفائدة أفراد الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية والهيئات المنظِّمة للقطاعات، ودوائر الأعمال التجارية ورابطات المستهلكين *والأوساط الأكاديمية* ووسائط الأعلام.

الإطار ١

عملية استعراض النظراء

المرحلة	*الأنشطة*	*المدة*	*الناتج*
المشاورات	تعيين استشاريين مستقلين والتعاقد معهم إعداد جدول زمني لإجراء المقابلات وإجراء بعثة لتقصي الحقائق في البلد إعداد مشروع تقرير وإرساله إلى الهيئة موضوع الاستعراض بهدف تصحيح الأخطاء الوقائعية وضع التقرير في صيغته النهائية	ستة أشهر على أقصى تقدير	تقرير الاستعراض
التقييم	تشكيل فريق خبراء الاستعراض إعداد مقترح مشروع لبناء القدرات إجراء تقييم تفاعلي رسمي تقديم مقترح المشروع	شهران	مقترح المشروع تقرير المداولات
ما بعد التقييم	نشر استنتاجات استعراض النظراء وتعميمها على جميع أصحاب المصلحة المعنيين في البلد موضوع الاستعراض وضع مقترح مشروع بناء القدرات في صيغته النهائية تأمين التمويل تنفيذ توصيات استعراض النظراء	متفاوتة	تقرير المشروع

دال- النطاق

٤٢- ناقش فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته الأولى نطاق استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك[٧]. واتفق المندوبون على أن المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك ينبغي أن تُستخدم إطاراً لاستعراضات النظراء. وفي حين فضّل بعض المندوبين اتباع نهج جامع في استعراضات النظراء يغطي جميع المجالات المذكورة في المبادئ التوجيهية، رأى مندوبون آخرون أن هذا النهج قد يفوق طاقة بعض البلدان. وتتضمن المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك توصيات تغطّي معظم جوانب السياسة العامة التي تتناول حماية المستهلك. وفي حين

(٧) TD/B/C.I/CPLP/4.

تنطبق المبادئ التوجيهية على جميع الدول الأعضاء، فإن تنفيذها يمكن أن يختلف بحسب الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل بلد. ومثلما لا توجد طريقة لتنفيذ المبادئ التوجيهية تناسب كل البلدان فإنه لا يوجد نطاق لاستعراضات النظراء يلائم الجميع. لذا، وجب التحلي بدرجة عالية من المرونة في تحديد نطاق أي استعراض نظراءٍ بعينه.

٤٣- وأنجعُ السبل وأكثرها فعالية في ضمان تماشي نطاق استعراض نظراءٍ يُجرى في بلد معين مع احتياجات ذاك البلد وتوقعاته يتمثل في تمكين الحكومة من أداء الدور الرئيسي في تحديد النطاق والمجالات والمؤسسات التي سيتناولها استعراض النظراء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن يحدد البلد الذي يطلب إجراء استعراض نظراءٍ الإطار القانوني والهيئات والقطاعات والأنشطة التي سيشملها الاستعراض. وسيكفل هذا الدور القيادي أيضاً تبنّي العملية واستدامتها وسيضمن أثرها في المدى الطويل.

هاء- التمويل

٤٤- تشمل الأموال اللازمة لإجراء استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك تكلفة بعثة تقصي حقائقٍ لا تقل مدتها عن خمسة أيام عمل بحسب المؤسسات المشمولة (سفر الاستشاري الدولي وغيره من المشاركين في البعثة وسكنهم)؛ وأتعاب الاستشاريين الدوليين الذين يصوغون تقرير استعراض النظراء (الأجر المدفوع) والتكاليف المقترنة بمشاركة ممثلين رئيسيين في دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي ذات الصلة (السفر إلى جنيف والسكن فيها)، وكذلك نشر النتائج في البلد الذي كان موضوع الاستعراض (استئجار مرافق لاحتضان المناسبات الترويجية). ويتراوح مجموع تلك النفقات ما بين ٠٠٠ ٣٠ دولار و٠٠٠ ٤٠ دولار تقريباً، رغم أن الميزانية المقدَّرة تتغير بتغيُّر نطاق الاستعراض المنفذ.

٤٥- ويتولى الأونكتاد، عند الحاجة، تصميم وصياغة مقترح مشروع تعاونٍ تقني وبناء قدرات بالاستناد إلى توصيات استعراض النظراء. وتتراوح تكلفة مشاريع المتابعة هذه ما بين ٠٠٠ ٤٠٠ دولار و٠٠٠ ٦٠٠ دولار، بحسب الجهات الفاعلة المشارِكة وطبيعة توصيات استعراض النظراء ونطاقها.

٤٦- ولا توجد في الوقت الحاضر أموالٌ متاحةٌ من ميزانية الأونكتاد العادية للاستجابة إلى طلبات إجراء استعراض النظراء أو لتنفيذ ما ينبثق عنها من مشاريع التعاون التقني وبناء القدرات. لذا، ينبغي تعبئة الأموال إما من البلد موضوع الاستعراض أو من شركائه الإنمائيين على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي لهذا الغرض تحديداً.

٤٧- وتُظهر تجربة الأونكتاد في استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة أنه كثيراً ما يكون باستطاعة السلطات الوطنية تعبئة ما يكفي من الأموال لتغطية تكاليف استعراضات النُظراء، لا سيما إذا تسنى لها الاعتماد على دعمٍ سياسي رفيع المستوى في تقديم طلبها. ومن الأسهل على الشركاء الإنمائيين المساهمةُ في تنفيذ توصيات استعراض النظراء خلال عملية الاستعراض، وخاصةً في أعقاب دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي ذات الصلة (انظر الإطار ٢).

الإطار ٢

التعاون مع الشركاء الإنمائيين في تنفيذ توصيات استعراض النظراء

تُظهر تجربة الأونكتاد في استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة أن من الممكن تعزيز التعاون والتمويل المشترك مع الشركاء الإنمائيين في بعض البلدان، حتى في مرحلة متابعة استعراض النُظراء. ويتخذ هذا التعاون أشكالاً مختلفة، بما فيها المساهمات المالية في تنفيذ الأنشطة الموصى بها وتطوع خبراء من بلدان أخرى للمشاركة في إعداد تقارير استعراض النظراء أو للمشاركة بصفتهم من أهل الرأي في حلقات العمل والحلقات الدراسية والدورات التدريبية المنظَّمة استجابةً لتوصيات استعراض النظراء.

وفي هذا السياق، عرض بعض الخبراء ذو السمعة الدولية خدماته مجاناً وشارك في إعداد تقارير عن استعراضات نُظراءٍ أو في أفرقة استعراض أو حلقات عمل وحلقات تدريبية. وعلى سبيل المثال، موّلت كتابة الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية بعض أنشطة المتابعة في إندونيسيا وصربيا، وقدمت وكالة التعاون الدولي الألمانية مساهمات مالية في استعراض النُظراء لكلٍ من أرمينيا وإندونيسيا، وساهمت وكالة التعاون والتنمية الدوليين التركية في استعراض نُظراء منغوليا وقدمت مزيداً من المساعدة التقنية إلى هيئة المنافسة الشريفة وحماية المستهلك في منغوليا عن طريق حلقات تدريبية وجولات دراسية. وأحدث الأمثلة عهداً أن وكالة التعاون الدولي اليابانية ساعدت هيئة المنافسة الشريفة وحماية المستهلك في منغوليا على تنفيذ توصيات استعراض النُظراء فبرهنت على أنه يمكن لاستعراضات النُظراء أن تتيح فرصاً للتعاون بين السلطات والشركاء الإنمائيين.

ثالثاً- الطرائق

٤٨- قدم المندوبون المشاركون في الدورة الأولى لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك إرشادات بشأن كيفية إجراء استعراضات النُظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك على أحسن وجه، وناقشوا الطرائق الممكنة التي من شأنها أن تساهم بقدرٍ كبير في تحقيق هدف الاستفادة من تجربة النُظراء واستعراضات سياساتهم (انظر الإطار ٣). وعلى وجه الخصوص، قد تسبق إجراء استعراضات النُظراء وتكمّلها وتعززها استعراضاتٌ ذاتية وطنية واستعراضات نُظراء ثلاثية وثنائية.

الإطار ٣

طرائق استعراضات النُظراء الطوعية

يمكن اتباع طرائق مختلفة لإجراء استعراضات النُظراء الطوعية. فعلى سبيل المثال، نفذ الأونكتاد في عام ٢٠١٢ أول استعراض نظراء ثلاثي لقوانين وسياسات المنافسة في ثلاثة بلدانٍ متجاورة هي جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي، متّبعاً في ذلك منهجية أكثر تعقيداً. وخلال ذلك الاستعراض، لم تقيِّم البلدان نفسها بنفسها بل قيّمت كل دولة منها دولةً أخرى من الدول الثلاث (أجرت كل هيئةٍ تحليلاً للوضع القائم في إحدى الدولتين المجاورين). واستُكملت هذه العملية بتقريرِ مقارنٍ من إعداد خبيرٍ مستقل. وركزت أهداف هذه المنهجية

الجديدة على التعمق في استكشاف النُظم الحرجة وكذلك على إيجاد أوجه تآزر وحلول مشتركةٍ بين أنظمةٍ منافسة يربط بينها قُربها الجغرافي وعلاقاتها التجارية والاقتصادية.

وفي عام ٢٠١٤، أضاف الأونكتاد مستوى جديداً من الحيطة في استعراض النُظراء لنظام المنافسة في كل من بابوا غينيا الجديدة وفيجي. فأُجريت ثلاثة تحاليل في سياق استعراض النُظراء المشترك هذا لبلدين متجاورين لديهما علاقات تجارية واقتصادية وطيدة. وفي المرحلة الأولى، قيّمت كل هيئة نظامها بنفسها. وفي المرحلة الثانية، قيّمت كل هيئة نظام الهيئة الأخرى. أما في المرحلة الثالثة، فقد اضطلع خبيران مستقلان بتقييم نهائي للبلدين. وأتاحت هذه المنهجية تقييم كل نظام وطني من ثلاث زوايا وأوضحت الجوانب التي ينبغي تصحيحها وتحسينها في نظام المنافسة في كلٍ من البلدين.

٤٩- وعملية التقييم الذاتي عملية طوعية. فيُحدد البلد الذي يُقيّم نفسه بنفسه محتوى هذه العملية ونطاقها مستخدماً البعض من المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك أو جميع تلك المبادئ إطاراً لتقييمه. ويجوز للبلدان المهتمة أن تُجري عملية التقييم الذاتي بصفةٍ مستقلةٍ أو بمساعدةٍ من أمانة الأونكتاد. ويمكن اتّباع منهجية شبيهة بمنهجية استعراضات النُظراء الطوعية إذا استنسب البلدُ موضوع الاستعراض ذلك. ويُمكن أن يضع فريق الخبراء الحكومي الدولي عملية موحدةً للتقييم الذاتي، مع إفساح المجال لتعديلات وطنية، ويمكن أن تسبق تلك العملية استعراضات نُظراء محتملةٍ.

٥٠- وإذ يحرص الأونكتاد على مواصلة تحسين إجراءات استعراضات النُظراء، يتوخى وضع آليات مرنة قابلة للتكيف مع ظروف كل بلدٍ يطلب بصفة طوعية تقييم نظامه الوطني أو الإقليمي. والغاية من ذلك تحديد مكامن القوة ومواطن القصور في كل نظامٍ، حتى يكون للتقييم أثر حقيقي على حماية المستهلك، وذلك باتباع أنجع السُبُل وأكثرها فعاليةً في إدخال تحسين كبير على الأُطر التنظيمية وقدرات المؤسسات المعنية في الدول الأعضاء على التنفيذ العملي.

رابعاً- أسئلة للمناقشة

٥١- قد يود المندوبون المشاركون في الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك أن ينظروا في الأسئلة التالية بغرض مناقشتها:

(أ) هل ينبغي النظر في إدخال أي تحسينات عند تنفيذ إطار استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك؟

(ب) ما هو النطاق وما هي المنهجية الأنسب لتقييم قوانين وسياسات حماية المستهلك تقييماً ذاتياً؟ وهل ينبغي أن يكونا منفصلين عن عملية استعراض النظراء أم جزءاً منها؟

المرفق

إطار نتائج استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات حماية المستهلك وخطة عملها

إطار النتائج

الأنشطة	*النواتج (المدى القصير)*	*النتائج (المدى المتوسط)*	*الآثار (المدى الطويل)*	*أهداف التنمية المستدامة: الغايات موضوع التركيز*
عرض الأنشطة • الاضطلاع عند اللزوم بتقييم ذاتي لقوانين وسياسات حماية الم ستهلك • تنسيق استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك • استعراض وتنقيح القوانين الوطنية لحماية المستهلك والتشريعات القطاعية أو المواضيعية ذات الصلة باعتبارها تشريعات ثانوية و/أو تشريعات تنفيذية (المتصلة مثلاً بجوانب محددة من إنفاذ قوانين حماية المستهلك)، إن لزم الأمر • تقييم إطار سياسات حماية المستهلك • تقييم الإطار المؤسسي بالتشاور مع هيئة حماية المستهلك وهيئات أخرى إن وُجدت • استحداث تدريب وتقديمه لموظفي هيئة حماية المستهلك والسلطة القضائية ومنظمات المستهلكين • الترويج لفوائد قوانين وسياسات حماية المستهلك ولإصلاحات نظام حماية المستهلك في أوساط المسؤولين الحكوميين ونواب البرلمان والهيئات المنظمة للقطاعات والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال التجارية ووكالات المنافسة والمتخصصين والجهاز القضائي، بواسطة نشر استنتاجات استعراضات النظراء	• تقرير استعراض النظراء، بما فيه الاستنتاجات والتوصيات بشأن كيفية تحسين نظام حماية المستهلك • تنقيح قوانين حماية المستهلك والتشريعات القطاعية أو المواضيعية باعتبارها تشريعات ثانوية و/أو تشريعات تنفيذية، وإطار سياسة حماية المستهلك ليعتمدها البرلمان والهيئات المنظمة للقطاعات • الإطار المؤسسي • تعزيز مهارات موظفي هيئة حماية المستهلك والقضاة ومنظمات المستهلكين في مجال إنفاذ قوانين حماية المستهلك • زيادة إلمام جميع أصحاب المصلحة بأهمية حماية المستهلك في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه الشعوب وبيئة مواتية للأعمال التجارية	• إنفاذ قوانين حماية المستهلك إنفاذاً فعالاً • تحسين الإطار السياساتي والتشريعي لإنفاذ سياسات وقوانين حماية المستهلك • تحسين الإطار المؤسسي، والتنسيق بين الهيئات العامة والخاصة المختلفة، إن وُجدت، وفعالية هيئة حماية المستهلك • تعزيز ثقافة حماية المستهلك	• زيادة رفاه المستهلكين، وتحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتعزيز الاستهلاك المستدام	• ٨-٣: تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية وإنشاء فرص العمل اللائق ومباشرة الأعمال الحرة والقدرة على الإبداع والابتكار والتي تشجّع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم ونموّها، بوسائل منها الحصول على الخدمات المالية • ١٢-١: تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها أهداف التنمية المستدامة غير المباشرة: ٩ و١٠ و١٦ و١٧ المؤشرات: • ٨-٣-١: نسبة العمالة غير المنظمة من العمالة غير الزراعية، بحسب نوع الجنس • ١٢-١-١: عدد البلدان التي اعتمدت خطط عمل وطنية لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين أو أدمجتهما كأولوية أو كهدف في سياساتها الوطنية

الأنشطة	النواتج (المدى القصير)	النتائج (المدى المتوسط)	الآثار (المدى الطويل)	أهداف التنمية المستدامة: الغايات موضوع التركيز
الافتراضات الرئيسية	• اتفاق هيئة حماية المستهلك مع الاستنتاجات والتوصيات • إتاحة الموارد لتنفيذ التوصيات • تأييد الهيئة التشريعية للتغيير • بقاء الموظفين المدربين وكبار المديرين في وظائفهم فترة طويلةً بما يكفي لتنفيذ التغييرات	• توافر الإرادة السياسية لتنفيذ التوصيات • تقبُّل المجتمع لثقافة حماية المستهلك	• حالة سياسية مستقرة ومواتية • سياسات اقتصادية وتجارية تشجع نفاذ عناصر جديدة إلى السوق	
• التعاون مع الشركاء الوطنيين • تبني المشروع على الصعيد الوطني • تكليف موظفين من هيئة حماية المستهلك بمساعدة الأونكتاد • تفرغ استشاريين دوليين ومحليين أكفاء، حسب الاقتضاء • تقبُّل المشاركين الأفكارَ أو المسائل الجديدة في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك				
مؤشرات التقدم	• النسبة المئوية من الأنشطة المقررة التي أُنجزت في الموعد وفي حدود الميزانية • معدلات التنفيذ الشهرية والفصلية • عدد الأشخاص المدربين (مفصلاً بحسب نوع التدريب والمستوى ونوع الجنس والبلد) • عدد ونوع الأدوات الدعائية المستخدمة (الإذاعة والتلفزيون، مثلاً)، بحسب البلد	• النسبة المئوية من الأشخاص المدرَّبين الذين يجيبون بالقول إن "إلمامهم بقوانين وسياسات حماية المستهلك قد تحسّن" بعد تلقي المساعدة من الأونكتاد • عدد البلدان المستفيدة من المساعدة التي عقدت • اجتماعات دعائية لفائدة صناع السياسات والجمهور عامة بشأن فوائد قوانين وسياسات حماية المستهلك	• النسبة المئوية من توصيات استعراض النظراء المنفَّذة بعد مرور خمس سنوات على صدور التقرير • القوانين و/أو اللوائح و/أو المبادئ التوجيهية المنقحة و/أو الجديدة المعتمدة • التغييرات الموصى بها التي أُجريت على هيكل هيئة حماية المستهلك أو نظام حماية المستهلك	• مؤشر القدرة التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي (المرصود على مدى عشر سنوات عقب تنفيذ المشروع) • التقارير عن أهداف التنمية المستدامة	

خطة عمل الأنشطة الرئيسية

يستغرق إنجاز استعراض نظراءٍ طوعي لقوانين وسياسات حماية المستهلك ما بين ١٢ و١٨ شهراً، ويستغرق تنفيذ برنامج متابعة متعلق ببناء القدرات من أجل تطبيق التوصيات ما لا يقل عن سنتين، في العادة. وتُبلوَر الأنشطة من ٩ إلى ١٤ بالاستناد إلى توصيات استعراض النظراء واحتياجات البلد الذي كان موضوع الاستعراض، ويمكن من ثم أن تختلف من بلد إلى آخر.

ويضم برنامج متابعة متعلق ببناء القدرات الأنشطةَ الرئيسية التالية:

١- تنظيم بعثة لتقصي الحقائق بهدف جمع البيانات والمعلومات (يمكن أن يشمل ذلك تقييماً ذاتياً مسبقاً تجريه الدولة العضو المعنية)

٢- تعيين فريق خبراء استعراض النظراء

٣- صياغة تقرير استعراض النظراء والتوصيات المنبثقة عنه

٤- تنظيم مناقشة مائدة مستديرة بشأن استعراض النظراء وتقديم التقرير (بنسخة مطبوعة وأخرى على شبكة الإنترنت) والتوصيات في دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك)

٥- وضع مشروع بناء قدرات لتنفيذ توصيات استعراض النظراء

٦- تقديم مشروع مساعدة تقنية إلى الجهات المانحة المحتملة في دورة من دورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

٧- تنظيم حلقات عمل لنشر استنتاجات وتوصيات استعراض النظراء في البلد الذي كان موضوع الاستعراض

٨- تنظيم حلقة عمل للتوعية في أعقاب نشر استنتاجات استعراض النظراء، يتم فيها توزيع نسخ مطبوعة من التقرير

٩- تنقيح إطار سياسات حماية المستهلك موضوع الاستعراض

١٠- تنقيح تشريعات حماية المستهلك (الأفقية أو القطاعية أو المواضيعية)

١١- صياغة تشريعات ثانوية و/أو تنفيذية (لوائح ومبادئ توجيهية)

١٢- وضع إطار مؤسسي بقيادة هيئة حماية المستهلك

١٣- تنظيم حلقات تدريبية على إنفاذ قوانين حماية المستهلك لفائدة موظفي الجهاز القضائي وهيئة حماية المستهلك ومنظمات المستهلكين

١٤- تنظيم حلقات دعائية تتناول فوائد قوانين وسياسات حماية المستهلك وتوجَّه إلى المسؤولين الحكوميين وموظفي الجهاز القضائي ونواب البرلمان والهيئات المنظِّمة للقطاعات والأوساط الأكاديمية ودوائر الأعمال التجارية وأهل المهنة.